الامن الغذائي يبدأ بالانتاج والتخزين والتوزيع

قضية الامن الغذائي أصبحت مشكلة تؤرق جميع الدول في العالم التي سعت الى تحرير اتفاقات لضمان جودته.ويعني مفهوم الأمن الغذائي إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.

والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي نحتاجها لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة. وعلى مستوى أبسط يعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من الناحية التغذوية. وملائم من ناحية (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة. يعتبر الفقر والظلم الاجتماعي ونقص التعليم هو أبرز الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية. والعقبات الرئيسية أمام الحصول على الأمن الغذائي.

ورغم ازدياد إمدادات الأغذية العالمية. فإن سكان العالم ما زالوا يزدادون بوتيرة سريعة. ولمواكبة هذا الأمر. لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الأغذية فقط. ولكن يجب أيضاً ضمان ضبط نسب الزيادة السكانية.

ومن هنا فلا يمكن ضمان الأمن الغذائي من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فقط. فإذا لم يستطع الافراد مثلاً شراء الأغذية المتوافرة. وإذا كانت وجباتهم تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية. أو إذا كان التداول سيئا من خلال التصنيع والتوزيع فان ذلك يؤدي ذلك بالتالي إلى يكون تناول أغذيتهم غير آمن. ولن يتمتعوا بالأمن الغذائي.

ولكى تحقق الأسر الأمن الغذائي. لابد أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التى تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طوال العام.

أما تحقيق الأمن الغذائى القطرى فيتطلب من كل بلد أن يكون قادرا على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادراً على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة.

ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة بنود رئيسية:

١- **توافر الأغذية:** ويعنى هذا البند ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطري والمحلى.

٢- **فرص الحصول على الغذاء:** توافر فرص الحصول على الأغذية يعنى ضرورة أن توزع الأغذية وتتوافر محلياً وأن تكون في متناول يد جميع الناس.

٣ - **استخدامات الأغذية:** وتتمثل في ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (أي ما يكفى من حيث الكمية والنوعية والتنوع حسب احتياجات كل فرد).

التغيرات المناخية

ومن ناحية أخرى. فقد ثبت أن التغيرات المناخية قد تؤثر سلباً على الأمن الغذائي للفقراء والمصابين بسوء التغذية والمعتمدين على الإنتاج المحلي للأغذية.

فقد أفادت التقارير الواردة من المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو) بأن للتغيرات المناخية دور في قضية الأمن الغذائي العالمي. حيث ثبت أن التغيرات في أنماط تساقط الأمطار قد تؤثر على المحاصيل. وخصوصاً محصول الأرز مثلاً. في العديد من البلدان في العالم. وخصوصاً الدول النامية التي تعاني من عوامل انتشار الفقر وسرعة النمو السكاني والنقص الحاد في المياه. وبالتالي فإن تزايد مستوى انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى نزاعات حول الموارد. سواء كانت زراعية أو غذائية. بالإضافة إلى حدوث العديد من الاضطرابات الاجتماعية.

من هذا المنطلق فعلى صناع القرار تحضير الظروف التي يمكن في ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ومستدامة.

وفي لبنان. تتوزع عملية المراقبة الغذائية بشقيها الصحي والنوعي بشكل أساسي بين وزارات الزراعة والصحة العامة والصناعة والاقتصاد والتجارة والمديرية العامة للجمارك والبلديات.

الحاج حسن: وزارة الصناعة تراقب المواد الغذائية في كافة المراحل

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

وزير الصناعة حسين الحاج حسن قال «للصحة والانسان»:دور وزارة الصناعة محدد في مراقبة المواد الغذائية المصنعة ومتابعتها منذ التصنيع حتى التسليم من اجل التأكد من سلامة المواد المستعملة بما فيها المواد الاولية . وقال : نحن نأخذ التدابير اللازمة بعد اجراء المراقبة والمعاينة والتحقق من اي مخالفات مرتكبة.

وهذه الاجراءات تشمل اقفال المصانع في بعض الاحيان او حتى تحويلها الى النيابة العامة اذا لزم الامر.

واذ رفض الدخول في عدد المخالفات الموجودة اكد ان هذا الموضوع هو دائما قيد المتابعة كما هو حاصل في مختلف بلدان العالم.

ومن المعلوم ان الوزير الحاج حسن الذي يؤكد على ضرورة اعتماد سياسة وطنية متكاملة لسلامة الغذاء ولتحديث المنتجات اللبنانية باعطائها القيمة المضافة يعتبر ان التزام المواصفات وسلامة الغذاء ليس اختياريا. بل هو واجب وطني ومهني واخلاقي مفروض على جميع المعنيين بذلك. سيما وان الحضور اللبناني في المعارض الدولية ممتاز وعالي المستوى. ويقول :نحن لا نريد أن نقفل أي مصنع عن الانتاج. وأصر على هذا الموقف. ولكن على أي مستثمر واجب عدم الاساءة الى الاقتصاد والصناعة والمجتمع».

عباس: شكوى المواطن الى وزارة الاقتصاد هي الرادع الحقيقي لقمع المخالفات

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد و التجارة

يكاد ينحصر دور وزارة الاقتصاد والتجارة في مجال المحافظة على سلامة الغذاء في ما تقوم به المديرية العامة لحماية المستهلك. وتؤمّن مديرية حماية المستهلك خدمات عالية الجودة للمستهلك اللبناني. فضلاً عن تثقيفه. وكسب ثقته تسهيلاً لسير العملية الإقتصادية. وحفاظاً على مبدأ المنافسة الشريفة.

وفي هذا السياق. قالت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد السيدة عليا عباس « للصحة والانسان» ان حماية المستهلك تقوم بدوريات يومية على الارض في كل المناطق. ويتم خلال ذلك اخذ عينات عشوائية للتأكد من مواصفات السلع المعروضة للمستهلك. ومن تاريخ الصنع. وتاريخ انتهاء صلاحية الاستعمال وايضاً يتم التأكد من عدم تزوير هذا التاريخ عبر الملصق الموجود.

كما انه يتم التأكد من مواصفات السلع المستوردة وعما اذا كانت مطابقة للبيانات الجمركية .

وتؤكد عباس انه في حال ثبت وجود مخالفات يتم تحويلها الى النيابة العامة ليأخذ الملف مجراه في القضاء المختص.

وقالت: لانسى اهمية تعاون المواطن والمستهلك في هذا المجال للابلاغ عن اي مخافة وشكوى ونذكر سلسلة وسائل معتمدة اليوم في وزارة الاقتصاد وهي :

الخط الساخن ١٧٣٩ أو البريد الالكتروني:consumer@economy.gov.lb الى جانب اعتماد تطبيق معين على الهاتف.

وترى عباس ان كل الوزارات المعنية تقوم بمهامها في مجال مراقبة الغذاء .الا ان هناك تشتت وتداخل في الصلاحيات. فعلى سبيل المثال منتج الحليب مطلوب من كل وزارة اجراءالتحقق والكشف على نوعية معينة منه؛ فحليب الاطفال من مسؤولية وزارة الصحة والحليب الاخر من مسؤولية وزارة اخرى .

وهذا التوزيع يعقّد الامور الادارية بدل تسهيلها . لذلك فانه من الافضل تسليم هذا الموضوع الى جهة واحدة تكون مخوّلة باجراء المراقبة. والكشف. والتحقق بما يمهّد بتأمين السلع السليمة والغذاء الآمن الى المستهلك.

الا انه رغم ذلك. فان الجميع المعني بهذا الملف يحاول التنسيق قدر الامكان للوصول الى النتائج المرجوة.

وفي معرض تقييمها لما يتم ضبطه من مخالفات تقول عباس: لا داعي للهلع والخوف في ما يسجل من مخالفات على صعيد الغذاء في بلد يعاني بشكل مستمر من ازمة كهرباء وشح مياه. ويبقى الاهم في هذا السياق عامل الشكوى اذ على كل مواطن الابلاغ فوراً عن اي مخالفة لان ذلك يشكل الرادع الحقيقي.

وزارة الزراعة تراقب وتحدد مواصفات التوضيب والتبريد

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة

تعنى وزارة الزراعة لجهة سلامة الغذاء وفق مرسوم تنظيمها على سبيل المثال لا الحصر بما يلي:

- مراقبة تطبيق الأنظمة النافذة والشروط الصحية الفنية على المنتوجات النباتية والحيوانية ومشتقاتها المستهلكة محليا والمصدرة والمستوردة وتصنيعها أو تحويلها.
- مراقبة مراكز التوضيب الآلية واليدوية والتعبئة والتبريد ووضع الشروط الفنية لها وللعبوات المستعملة في توضيب الفاكهة والخضار.
- وضع الشروط الفنية لانشاء المسالخ ومراكز التوضيب او التحويل لمنتجات الدواجن وشروط الانتاج
- المراقبة الفنية على الصناعات الغذائية النباتية والحيوانية ومراقبة تصنيعها وتوضيبها.

إن المهام المتعلقة بمراقبة الأغذية الطازجة والمصنعة والمعلبة بشقيها

النباتي والحيواني العديدة والمتشابكة، تتوزع على عدة مديريات ومصالح ضمن وزارة الزراعة.

وتتولى مصلحة التوضيب والتبريد في وزارة الزراعة شؤون التوضيب والتبريد للإنتاج النباتي ومراقبة المراكز الخاصة بها. وهي التي تضع الشروط الفنية والمواصفات الواجب توفرها في الفاكهة والخضار المعدة للتصدير والاستهلاك المحلي كما في مراكز التوضيب والتبريد. كما تضع الشروط الفنية للعبوات ومواد التعبئة والتغليف المستعملة في توضيب الفاكهة والخضار.

والى ذلك فان هذه الدائرة من مهامها:

- تسجيل مستودعات التبريد ومشاغل التوضيب واعطاء ارقام صحية للمرافق التي تطبق المواصفات المطلوبة.
- وضع الشروط الفنية والمواصفات الواجب توفرها في مراكز التوضيب الخاصة والعامة، الالية منها واليدوية، واستثمار مراكز التوضيب النموذجية المنشأة أو التي قد تنشئها وزارة الزراعة.
- مراقبة اعمال المراكز وكيفية تعاملها وتعاطيها مع المزارعين واصحاب العلاقة وتقيدها بالقانون.
- وضع الشروط الفنية للعبوات والمواد واللوازم المستعملة لتوضيب الفاكهة والخضار.
- مراقبة المناشر ومصانع هذه العبوات الخشبية والبلاستيكية والكرتونية وخلافها.
- طبيق الانظمة والقوانين والشروط الفنية لإنشاء مستودعات التبريد ومخازن المنتجات النباتية.
- القيام بالمراقبة الاجبارية على مستودعات التبريد والتخزين.
- تجميع المعلومات والاحصاءات العائدة للخزن في مستودعات التبريد من إنتاج نباتي.
- تطوير وتجديد التشريعات والقرارات التي تنظم قطاع معاملات ما بعد الحصاد.
- متابعة وتفعيل عملية التسجيل لمستودعات التبريد وشاغل التوضيب.
- اعطاء افادات بالتسجيل.

التعاون والتنسيق مع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL)

كما تعمل وزارة الزراعة اللبنانية بالتعاون والتنسيق مع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، «برنامج Agriplus»، البرنامج الوطني لتنمية الصادرات الزراعية اللبنانية على اهداف مشتركة تتمثل بتطوير وتنمية القطاع الزراعي من خلال رفع كفاءة الانتاج الزراعي سعياً إلى زيادة قدرته التنافسية وإعطاء قيمة مضافة للمنتجات، كما أنها تعمل على تفعيل آليات وبرامج التسويق الداخلي والخارجي؛ وتحديث طرق التوضيب ومراكز التوضيب الخاصة ومستودعات التبريد ومراقبة اعمال هذه المراكز وتقيدها بالقوانين والمراسيم والقرارات المرعية الاجراء، والتأكد من تطبيق الشروط الفنية والمواصفات الواجب توفرها في المنتجات الزراعية المعدة للتصدير ومراقبة جودة الانتاج وتطوير القطاع الزراعي، والمساهمة في زيادة الصادرات الزراعية اللبنانية إلى الأسواق التقليدية، واستعادة ثقة المستهلك بالإنتاج الزراعي اللبناني، والمساعدة في فتح أسواق جديدة، وتنشيط القطاع الزراعي والمساهمة في زيادة كمية الصادرات الزراعية اللبنانية إلى الأسواق التقليدية من خلال استعادة ثقة المستهلك بالإنتاج الزراعي اللبناني، والمساعدة في فتح أسواق جديدة عبر تحسين جودة الانتاج وتحديث طرق التوضيب.

وتعمل مصلحة التوضيب والتبريد بالتعاون والتنسيق مع IDAL على تصنيف واعتماد مراكز لتوضيب الفاكهة والخضار تكون مطابقة لشروط وزارة الزراعة وIDAL. كذلك تعمل على تنفيذ برامج ارشادية مشتركة في مجالات تحسين القدرات الانتاجية والتوضيب والتخزين والشحن وتحسين الجودة و التسويق للمنتجات الزراعية وضرورة الالتزام بالمواصفات الوطنية والعالمية والقواعد الفنية خلال مختلف مراحل الانتاج الزراعي، و على تفعيل الرقابة على جودة ونوعية الإنتاج الزراعي المعد للتصدير من خلال العمل بنظام رقابة متكامل أو مشترك بين الطرفين للحرص على التزام المصدرين بشروط ومواصفات الدول المستوردة للمنتجات الزراعية اللبنانية ومراقبة مشاغل التوضيب ومستودعات التبريد ووسائل النقل بالاضافة الى تحفيز الدعم وربط المحفزات ببرامج الجودة وشهادات المصادقة المطابقة.

الرقابة على مشاغل التوضيب ومستودعات التبريد

وفي غضون ذلك، تقوم مصلحة التوضيب والتبريد بالتنسيق مع المصالح الاقليمية بالمراقبة الدورية و بهدف التسجيل الصحي على جميع مستودعات التبريد ومشاغل التوضيب الموزعة على جميع المناطق اللبنانية للتأكد من تطبيق الانظمة والقرارات والقوانين والشروط الفنية وكيفية تعامل وتعاطي هذه المرافق مع المزارعين واصحاب العلاقة.

(الصحة والانسان)

MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES

BIOTECK S.A.L.
Medical and Hospital Supplies

FMLA Full Microbiology Lab Automation

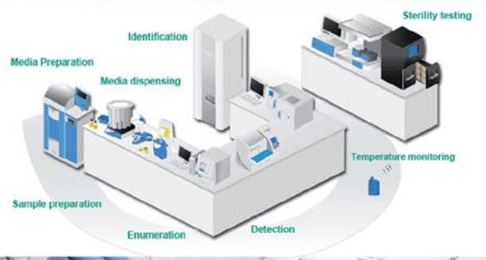

BIOMÉRIEUX

RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS

BIOTECKNO
RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L

Authorized distributor of
Thermo Scinetific brand products
Thermo SCIENTIFIC
DISTRIBUTOR

Certified System
Quality
ISO 9001
SAI GLOBAL

FMPS HOLDING S.A.L.

Medical & Hospital Supplies | Laboratory Equipment | Research & Quality Solutions (QC) | Pharmaceutical Products | ParaPharmaceuticals | Logistics Supply & Services

NACCASH - TALET EL SROUR - BLUE ZONE - BLDG NO. 10 - P.O. BOX 60-247 BEIRUT, LB
T: + 961 4 403 410/ 403 411/ 520 502 F: + 961 4 520 164 M: + 961 3 817 373/ 817 474
E: MARKETING@FMPSHOLDING.COM W: WWW.FMPSHOLDING.COM